الأدنى منذ 2016

«كورونا» وحرب الأسعار.. تهويان بأسعار النفط

انهارت أسعار النفط الخام في بداية التعاملات الأسبوعية، أمس الإثنين، لأدنى مستوياتها منذ 2016 مدفوعة بإرهاصات حرب أسعار على الخام من جانب كبار المنتجين.

والأحد، خفضت السعودية أسعار نفوطها لشهر أبريل القادم، وسط توقعات بإعلان باقي المنتجين عن خفض في الأسعار خلال وقت لاحق امس.

وفشلت اجتماعات لتحالف (أوبك+) منذ الأربعاء الماضي وحتى الجمعة، بالتوصل إلى اتفاق لتعميق وتمديد اتفاق خفض الإنتاج لما بعد مارس الجاري، بعد رفض روسيا الانضمام للخفض المقبل. والجمعة، رفضت روسيا مقترحا جديدا لمنظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبك) بشأن تعميق وتمديد اتفاق خفض الإنتاج حتى نهاية 2020، بحجم خفض كلي 3.2 ملايين برميل يوميا. يجري حاليا تنفيذ اتفاق لخفض إنتاج النفط من جانب التحالف، بواقع 1.7 مليون برميل يوميا، ينتهي في مارس الجاري.

وتراجعت العقود الآجلة لخام القياس العالمي مزيج برنت تسليم مايو بنسبة 29 بالمئة أو 13 دولارا إلى 32.5 دولارا للبرميل. كما تراجعت العقود الآجلة للخام الأمريكي غرب تكساس الوسيط تسليم أبريل بنسبة 30.3 بالمئة أو 12.9 دولارا إلى 28.9 دولارا للبرميل.

والأحد، اعتبر خبراء أن سبب رفض روسيا التوقيع على تعميق وتمديد اتفاق خفض إنتاج النفط هو النفط الصخري، الذي تعد الولايات المتحدة أكبر منتج عالمي له.

وترى روسيا، حسب الوكالة، أن الوقت قد حان للضغط على الأمريكيين الذين زادوا من حجم إنتاج النفط الصخري، بينما أبقت الشركات الروسية على نفطها في الآبار امتثالا لاتفاق خفض الإنتاج.

أسعار برنت هي الأدنى منذ الربع الأول 2019

فشل اتفاق «أوبك+» يُفقد النفط نصف قيمته في 2020

فقدت عقود النفط الآجلة نحو 50 بالمئة من قيمتها خلال العام الجاري، مدفوعة بتفشي فيروس «كورونا المستجد» عالميا، وأثره على ضعف الطلب العالمي على الخام، والأهم فشل اتفاق تحالف (أوبك+) لتعميق وتمديد اتفاق خفض الإنتاج.

ووفق مسح حديث لأسعار النفط، فقد برميل النفط 33 دولارا للبرميل بالنسبة لخام برنت، إلى متوسط 32.9 دولارا في بداية جلسة أمس الإثنين، أدنى مستوى منذ الربع الأول 2016.

كانت عقود خام برنت الآجلة أغلقت 2019 عند 66.13 دولارا للبرميل، مقارنة مع 60.6 دولارا بنهاية 2018، بحسب بيانات النفط الرسمية.

وانسحب التراجع على أسعار عقود النفط الآجلة لخام غرب تكساس الوسيط بنسبة 52 بالمئة أو 32.3 دولارا للبرميل في بداية تعاملات الإثنين، نزولا من إغلاق 2019 البالغ 61.20 دولارا للبرميل.

أزمة «أوبك+»

والجمعة، رفضت روسيا مقترحا جديدا لمنظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبك) بشأن تعميق وتمديد اتفاق خفض الإنتاج حتى نهاية 2020، بحجم خفض كلي 3.2 ملايين برميل يوميا.

والخميس، نشرت أوبك بيانا قالت فيه إن توافقا تم على تمديد خفض الإنتاج الكلي بواقع 1.5 مليون برميل يوميا حتى نهاية يونيو الماضي، لكن الاتفاق أصبح لاغ عقب رفض روسي لتعميق وتمديد فترة خفض الإنتاج.

وتمهد هذه الأزمة بين روسيا ودول (أوبك)، إلى إنهاء تعاون دام منذ مطلع 2017، شهد خلاله إنتاج النفط خفضا متفاوتا، ونجح في إعادة الاستقرار لسعر وسوق النفط.

وقبل توقيع اتفاق خفض الإنتاج نهاية 2016 وبدأ حيز التنفيذ مطلع 2017، كان متوسط سعر خام برنت 45 دولارا، بل حتى 27 دولارا في الشهر الأول من 2016.

ويرتقب أن تسجل عقود النفط الآجلة تراجعات إضافية خلال الأسبوع الجاري، في حال فشل التحالف بالتوصل إلى اتفاق، يضفي استقرارا جزئيا للمنتجين.

وتعد أسعار خام برنت المسجلة، الجمعة الماضية، أقل من متوسط سعر البرميل الذي وضعته دول الخليج في موازناتها للعام الجاري، إذ تتراوح توقعات بلدان الخليج الستة بين 52 – 55 دولارا بالنسبة لخام برنت.

وبحسب بيانات منظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبك)، بلغ متوسط الطلب اليومي على النفط الخام حول العالم، نحو 100 مليون برميل يوميا.

«كورونا»

وتسبب فيروس كورونا والمعروف علميا بـ(كوفيد – 19)، بتراجع الطلب العالمي على النفط الخام، بحسب تقديرات لوكالة الطاقة الدولية ومؤسسات اقتصادية عالمية. وتظهر الأربعاء المقبل، أبرز أرقام الطلب العالمي على النفط الخام خلال فبراير الماضي، ضمن التقرير الشهري لمنظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبك).

نفط الشرق الأوسط قبلة للآسيويين بعد تراجع الأسعار

قالت مصادر خارجية مطلعة، أمس الاثنين، إن ما لا يقل عن أربع شركات تكرير آسيوية تسعى لزيادة مشترياتها بالحد الأقصى من نفط الشرق الأوسط تحميل أبريل بعد أن خفضت السعودية بشكل كبير الأسعار للمشترين بعقود محددة الأجل.

وأضافت المصادر أنها تنتظر إعلان بقية منتجي الشرق الأوسط للأسعار الرسمية لبيع الخام، بينما قال مصدران إنهما سيطلبان الحد الأقصى لكمية الخام التي يمكنهما الحصول عليها من السعودية.

مع استبعاد حلول في الأفق القريب

«غولدمان ساكس» يتوقع 30 دولارا لسعر النفط

خفض بنك «غولدمان ساكس» توقعاته لأسعار النفط الخام عالميا، حتى نهاية الربع الثالث 2020، إلى متوسط 30 دولارا للبرميل بالنسبة لخام برنت.

وأرجع «غولدمان ساكس» في مذكرة بحثية حديثة، خفض توقعاته إلى تراجع الطلب على الخام بسبب تسارع تفشي فيروس «كورونا المستجد»، وحرب الأسعار عقب فشل اتفاق (أوبك+).

وأوردت المذكرة البحثية، أن إعلان السعودية خفض أسعار نفطها، ورفض روسيا تمديد وتعميق اتفاق خفض الإنتاج سيعرقلان اتفاقا جديدا لتحالف (أوبك+).

وفشلت اجتماعات لتحالف (أوبك+) منذ الأربعاء الماضي وحتى الجمعة، بالتوصل إلى اتفاق لتعميق وتمديد اتفاق خفض الإنتاج لما بعد مارس الجاري، بعد رفض روسيا الانضمام للخفض المقبل.

والجمعة، رفضت روسيا مقترحا جديدا لمنظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبك) بشأن تعميق وتمديد اتفاق خفض الإنتاج حتى نهاية 2020، بحجم خفض كلي 3.2 ملايين برميل يوميا.

ويرى البنك، أنه في حال التوصل إلى اتفاق خلال الفترة المقبلة، فإن ضعفا سيعتريه بسبب وجود التزام من بلدان وإعفاء بلدان أخرى من الاتفاق لأسباب اقتصادية. وأضاف: «لكننا لا نرى حلولا في الأفق القريب».

مغادرة اتفاق أوبك ضد مصلحة روسيا على المدى البعيد

توقع العضو المنتدب لشركة منار الطاقة، جعفر الطائي، نطاقاً مستقبلياً لأسعار النفط بين 30 دولاراً و70 دولاراً لأسعار النفط، بموجب سيناريوهات مختلفة للتطورات، والاحتمالات.

وقال الطائي إن الفارق في الأهداف الاستراتيجية، بين روسيا ومنظمة البلدان المصدرة للنفط، هو السبب في انهيار اتفاق خفض الإنتاج ضمن صيغة «أوبك بلس».

وأضاف أن هدف أوبك يتركز على استراتيجية موازنة السوق، والأسعار في السوق، بينما ينصب هدف روسيا على تقويض النفط الصخري في الولايات المتحدة الأميركية.

واعتبر أن أعضاء أوبك الذين يمتلكون إنتاجاً منخفض الكلفة مقارنة مع روسيا، سيتضررون على المدى القصير، لكن روسيا ستكون هي المتضررة من الانسحاب من هذا الاتفاق على المدى البعيد.

وتوقع أن يستخدم منتجو النفط، منخفض التكلفة، هذه الميزة لإقناع روسيا وغيرها من خارج أعضاء أوبك بمراجعة موقفهم.

وأكد أن الحالة الراهنة، مع استمرارها سوف تزيد اعتماد العالم، على الإنتاج منخفض الكلفة من السعودية ودول الخليج، وهذا في المدى القصير لمصلحة روسيا، لكنه في المدى البعيد ليس في مصلحة روسيا ويجب أن يجري اتفاق في الاجتماع المقبل.

وقال إن من مصلحة الطرفين أوبك وروسيا، استمرار اتفاق «أوبك +» الذي كان يمثل رقابة وموازنة لأسواق النفط العالمية، مؤكداً أن الأسواق لن تتحمل أن تشهد أزمة اقتصاد أسوأ من الوضع الراهن، ولذلك تزيد توقعات العودة إلى الاتفاق.

الأسواق تتكبد خسائر بالمليارات

«كورونا» يشل القطاعات الإنتاجية في إيطاليا

بعد أن باتت إيطاليا ثالث دولة في العالم من حيث عدد الإصابات بفيروس كورونا، أعلنت الكثير من الدول الأجنبية رفضها استقبال الإيطاليين في مطاراتها، ونصحت مواطنيها بعدم السفر إليها، فضلا عن إلغاء الرحلات الجوية ذهابا وإيابا إليها، والتي أصبحت تكلف مطار مالبينتسا فقط بمدينة ميلانو خسارة تقدر بمئة ألف مسافر يوميا.

هذا فضلا عن الإجراءات الاحترازية المشددة التي اتخذتها حكومة رئيس الوزراء جوزيبي كونتي وقررت إغلاق المدارس والجامعات والملاعب الرياضية وتجميد كافة الأنشطة الثقافية والترفيهية لكرنفال البندقية الأشهر في أوروبا، والرحلات المدرسية التي يبلغ مردودها وحدها –وفقا لتقديرات فدرالية– أكثر من 360 مليون يورو سنويا.

إن الخسائر التي كانت متوقعة من قبل المراقبين في بداية فبراير الماضي لم تكن سوى قمة جبل جليد، ولا سيما أن تأثير انتشار كورونا بدأ الآن في الظهور بشكل واضح على العديد من القطاعات الإنتاجية في البلاد، وخاصة قطاع السياحة الذي يُشكل ما يقارب 12% من قيمة الناتج المحلي الإجمالي الإيطالي سنويا.

فقد تجاوز حجم مبيعات هذا القطاع خلال عام 2019 الماضي 146 مليار يورو، ولا سيما أن هذا القطاع الإنتاجي الضخم في البلاد يشمل هياكل إقامة ومرافق سياحية يبلغ عددها حوالي 216 ألفا، في حين يبلغ عدد وكالات السياحة والسفر نحو 12 ألفا.

قطاع السياحة

مع هذه الأرقام فإن العاملين في قطاع السياحة يرتعدون الآن، ولا سيما أنهم يخشون من تداعيات خطيرة على قطاع السياحة في الجبال البيضاء المكسوة بالثلوج وخلال فترة عيد الفصح بداية أبريل/نيسان المقبل، حين تزدحم المدن الإيطالية التاريخية العريقة بحشود السواح الذين يأتون لزيارتها من كافة أرجاء المعمورة.

وفي هذا السياق، علّقت رئيسة الفدرالية الإيطالية للفنادق باولا شنيدر قائلة: «نتواجد حاليا على حافة الهاوية، بعد إلغاء حوالي 80% من الحجوزات في المدن و95 بالمئة في الجبال».

وأضافت أن قطاع السياحة في المناطق الجبلية التي يزورها السياح للتزلج وقضاء العطل في أجواء صحية وهادئة، قد انهار تماما، مما دفع الكثير من رجال الأعمال إلى إغلاق فنادقهم لقلة الزوار المحليين والأجانب، خاصة من دول شرق أوروبا التي قررت إخضاع رعاياها العائدين من إيطاليا للحجر الصحي لمدة 14 يوما.

ويتوقع الخبراء أن تبلغ قيمة خسارة قطاع السياحة في إيطاليا حوالي عشرة مليارات يورو ما بين مطلع مارس الجاري إلى 31 مايو القادم، بسبب تفشي فيروس كورونا المستجد في البلاد.

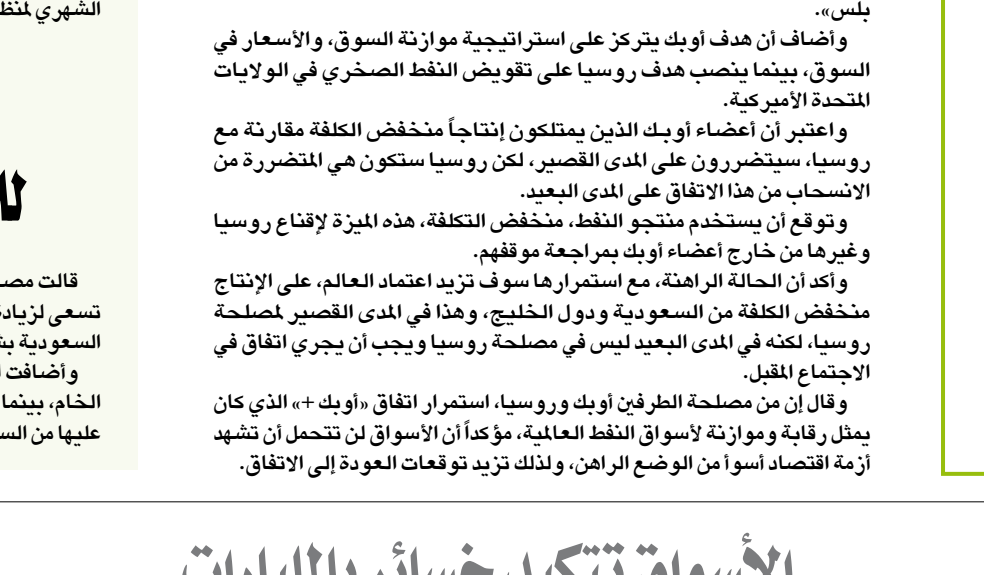

وذكرت فدرالية القطاع التجاري السياحي الإيطالي أن البلاد ستفقد أكثر من 31.6 مليون سائح في هذه المدة، في ضوء التطورات الأخيرة لوتيرة تفشي الفيروس.

وقال رئيس الفدرالية: «لقد أصبح وضع هذا القطاع مأساويا بكل المقاييس»، منبها إلى أن التهويل الإعلامي ونشر الأخبار الزائفة على مواقع التواصل الاجتماعي بشأن انتشار الفيروس بات أكثر فتكا من الفيروس نفسه.

قطاع التصدير والتجارة

ومن المرجح –كما يتوقع الخبراء– أن تصل ضربة قاسية جدا لقطاع التصدير في إيطاليا، بعد تسجيل العديد من الإصابات بالفيروس في بعض المناطق التي تتصدر شركاتها ومصانعها قائمة الصادرات الوطنية.

ووفقا لبعض التقديرات، فإن المبيعات إلى خارج الحدود الوطنية من المناطق المتأثرة بتفشي كورونا في شمال إيطاليا –مثل: لودي، وكريمونا، وبافيا، وبيرغامو، وميلانو، ومونزا، وبادوفا، والبندقية، وتريفيزو، وبياتشينتزا، وبارما، ومودينا، وريميني– تقدر قيمتها بـ138 مليار يورو من أصل 465 مليارا هي القيمة الإجمالية لحجم الصادرات الإيطالية سنويا.

وخلال أسبوع الموضة الأخير في مدينة ميلانو –التي تتواجد فيها أشهر محلات الأزياء والمجوهرات والعطور الفاخرة الإيطالية على مستوى العالم– جرت العديد من عروض الأزياء التي يتابعها عادة آلاف الصحفيين والمصورين من كافة أنحاء العالم، في نسق غير عادي، خلف أبواب موصده وبمدرجات خالية من المتفرجين بسبب كورونا.

والجدير بالذكر أن قيمة الأرباح الإجمالية الناجمة عن مبيعات قطاع الموضة الإيطالي في عام 2019، سجلت عائدات تجاوزت قيمتها تسعين مليار يورو.

وكانت الغرفة التجارية للأزياء قد توقعت في بداية فبراير الماضي –أي حينما كان الفيروس في مرحلة الحضانة– خسارة بنسبة 1.8% من حجم هذه المبيعات، لكن بعد مرور شهر من ذلك التاريخ فمن المرجح أن تكون الخسائر التي سيتكبدها هذا القطاع أكثر إيلاما بكثير.

تداعيات سلبية

وقال ستيفانو فاسينو نائب وزير الاقتصاد الإيطالي الأسبق إن تداعيات تفشي فيروس كورونا على الاقتصاد الإيطالي قد باتت فعليا سلبية، وسوف تزداد سوءا على المدى المتوسط، ويعد انهيار قطاع السياحة العالمي والمحلي من العوامل الرئيسية للركود الاقتصادي القادم لا محالة.

وأضاف فاسينو الذي يعتبر من أهم خبراء الاقتصاد في إيطاليا: «لا بد أيضا من لفت النظر إلى أن الحصار والشلل الذي أصاب سلسلتي الإنتاج والتوريد العالميتين، ابتداء من الصين، ستكون له تداعيات ملموسة سلبية على قطاعي صناعة السيارات والنسيج في إيطاليا».

ولفت عضو حزب «أحرار وسواسية» الإيطالي الحاكم إلى خشيته من أن تكون تقديرات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية والمؤسسات المستقلة الأخرى التي نُشرت في هذه الأيام، متفائلة أكثر من اللازم.

عواقب وخيمة

وأكد فاسينو للجزيرة نت على أن هناك حاجة ماسة الآن لوضع إستراتيجية مزدوجة، موضحا ضرورة احتواء الفيروس والحد من انتشاره. وأشار إلى أنه كلما زاد انتشار الفيروس كانت عواقبه الوخيمة أعمق وأطول.

كما دعا إلى اتخاذ تدابير عاجلة لتوفير شبكات الأمان الاجتماعية لصالح المواطنين، وتعليق الحكومة لمدفوعات الضرائب والمستحقات والرهون العقارية، فضلا عن ضرورة وضع خطة اقتصادية لبضع سنوات، تهدف بالدرجة الأولى إلى دعم الاستثمارات في القطاع العام، وترميم وصيانة المنشآت التحتية، وإعادة تطوير الضواحي في كبرى المدن، وأخيرا وليس آخرا: توفير وتطوير خدمات القطاع الصحي.

وخلص نائب البرلمان الإيطالي إلى القول «من المهم جدا أن يتم اعتماد تدابير مماثلة وبنفس القدر والأهمية في كافة الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، حيث يتعين علينا الاستفادة من انتشار هذا الوباء بالنظر إليه كعامل مساعد على تسريع العملية الجارية منذ مدة لا بأس بها، تدفع إلى نهاية التطرف التجاري الذي مارسه الاتحاد الأوروبي والصين في الربع الأخير من القرن الماضي».